مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الأونكتاد

الأونكتاد الثالث عشر
ولاية الدوحة
ومنار الدوحة

الأمم المتحدة
نيويورك وجنيف، ٢٠١٢

UNCTAD/ISS/2012/1
© جميع الحقوق محفوظة للأمم المتحدة، ٢٠١٢

تصدير

تمثل وثيقتا منار الدوحة وولاية الدوحة إنجازين مهمين بالنسبة إلى الأونكتاد ودوله الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة. وعلى نفس القدر من الأهمية، فإنهما تعيدان التأكيد على ما للعمليات والمحافل المتعددة الأطراف من إسهام في التجارة والتنمية.

وعُقد مؤتمر الأونكتاد الوزاري الثالث عشر، الذي اعتمد الوثيقتين الختاميتين، في الدوحة، في نيسان/أبريل ٢٠١٢ في ظل ظروف اقتصادية وسياسية صعبة. وإذا كان مؤتمر الأونكتاد الأخير الذي عقد في أكرا، قبل أربع سنوات، قد هَيّأت له سنوات عديدة من النمو القوي في العالم النامي، فإن الأونكتاد الثالث عشر عُقد في أعقاب أسوأ أزمة اقتصادية عالمية في ثلاثة أجيال. فقد ضربت أزمة مالية، سبق أن حذر منها الأونكتاد في أكرا، قلب النظام المالي العالمي، جالبةً معها مقومات الركود في الاقتصادات الصناعية الرائدة وخافضةً معدلات النمو في العديد من البلدان النامية. وشهدت التجارة العالمية انكماشاً حاداً، شأنها شأن التدفقات الرأسمالية. ولّما عقد المؤتمر، كان الانتعاش لا يزال شديد التفاوت وهشّا، وباتت مخاطر التراجع بادية للجميع.

وفاقمت الأزمة أيضاً من حدة التوترات الجيوسياسية الناشئة عن التحولات المستمرة في ميزان الاقتصاد العالمي. وقد سبق للتوسع الاقتصادي في فترة ما قبل الأزمة أن شهد زيادة في حصة البلدان النامية من الناتج العالمي والتجارة والاستثمار. وتسارع هذا الاتجاه بعد الأزمة، حيث أصبح الانتعاش يقوده النهوض القوي في نمو البلدان النامية الرائدة، مشفوعاً بتوسع سريع في التجارة فيما بين بلدان الجنوب. وفي أعقاب هذه التطورات، تجمّدت العمليات المتعددة الأطراف، ولا سيما منها المفاوضات التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية.

ورافقت الاضطرابات السياسية والاقتصادية حالات من الحيرة الفكرية. وزعزعت الأزمة المالية أسس الاقتصاد الإنمائي التقليدي، لا سيما اعتماده على الكفاءة التوزيعية للأسواق المالية. وبات ما كان مُسلّما به من مبادئ السياسات الإنمائية الجيدة موضوع أخذ ورد.

وهذه البيئة المعقّدة هي ما جعل التفاوض على ولاية الدوحة أكثر عُسراً من أي وثيقة ختامية سابقة. وتعمّق النقاش بشأن أسباب الأزمة المالية وعواقبها، فضلاً عن دور

الأونكتاد في التصدي لتلك الأسباب والعواقب. وتسببت أيضاً البيئة السائدة في فترة ما بعد الأزمة في قيود جديدة على ميزانيات الكثير من البلدان المتقدمة، مما نشأت عنه زيادة في تمحيص الأنشطة المقترحة كلها. وأفضى ذلك إلى مناقشات واسعة النطاق بشأن نطاق ولاية الأونكتاد.

وهكذا، فإن الشهادة على التزام الدول الأعضاء في الأونكتاد هو تمكّنها من تجاوز خلافاتها في مؤتمر الدوحة واتفاقها على الوثيقتين الختاميتين المستنسختين أدناه. وفحوى الإعلان السياسي لمنار الدوحة هو تعهد جميع الدول الأعضاء بالعمل من أجل عولمة أكثر توجها نحو التنمية وأكثر شمولا. وبالمقابل، تحدد ولاية الدوحة التحديات الرئيسية التي تواجه البلدان النامية وما يتطلبها ذلك على الصعيدين العالمي والوطني من سياسات للتصدي لها. وترسم الولاية أيضا، في هذا السياق، برنامج عمل الأونكتاد للسنوات الأربع القادمة.

وقد شدت ولاية الدوحة من عضُد الأونكتاد. فهي تعيد التأكيد أولاً على الدور الأساسي للأونكتاد باعتباره جهة الأمم المتحدة المعنية بتنسيق المعالجة المتكاملة للتجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات المالية والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. وتعيد أيضاً تأكيد اتفاق أكرا (المتفق عليه في إطار الأونكتاد الثاني عشر)، الذي يظل اتفاقاً صالحاً ووجيهاً. وهذا التأكيد على دور الأونكتاد وعلى الولاية السابقة، وهو ما قوبل بالاعتراض خلال أجزاء من المفاوضات، دليل على أهمية الدور الذي تستمر المنظمة في الاضطلاع به في زمن الاضطراب والحيرة في اقتصاد العالم، من خلال بناء التوافق في الآراء وإيجاد حلول سياساتية ابتكارية للتحديات الإنمائية.

وتُؤذِن أيضاً ولاية الدوحة بحلول فكر جديد في الخطاب السياساتي. ولم تؤكد الدول الأعضاء على ضرورة التركيز على توليد نمو اقتصادي مستدام فحسب، بل أكدت أيضاً على توسيع قاعدة النمو وجعله أكثر شمولاً. وهي بذلك تعترف بالدور الرئيسي للسياسات القطاعية، بما فيها السياسات الصناعية. وأقرت الدول الأعضاء أيضاً بالحاجة إلى تنظيم الأسواق المالية والإشراف عليها بصورة كافية، وإلى إدارة الدين، والحضّ على التحلي بالمسؤولية في الإقراض والاقتراض السياديين لتعزيز الاستقرار المالي والحؤول دون نشوب الأزمات وحلها. وأشارت كذلك إلى أهمية هوامش الأمان المالي ودور السياسات المالية باعتبارها أداة لتثبيت استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي.

وتُعدّل ولاية الدوحة، التي تنطلق من اتفاق أكرا، برنامج العمل المنوط بالأونكتاد في ضوء الأحداث الأخيرة. بل إنها تقوم، علاوة على تعديل برنامج العمل الحالي، بتعزيز عدد من مجالات العمل وإضافة عناصر جديدة. وتشمل هذه المجالات على سبيل المثال الأعمال التحليلية والفنية المتعلقة بمفهوم الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية والعلاقة بين شبكات الأمان الاجتماعية والتجارة والتنمية. وفضلاً عن ذلك، طُلب إلى الأونكتاد أن يتوسع في عمله المتعلق بوضع أدوات لتحسين الأثر المترتب على المساعدة الإنمائية الرسمية ومواءمتها مع الأولويات الإنمائية الوطنية. ويتعلق عنصر جديد آخر بأعمال الأونكتاد المتصلة بأقل البلدان نمواً، حيث طُلب من الأمانة أن تدعم الانتقال المفضي إلى الخروج من فئة أقل البلدان نمواً. وطلبت الدول الأعضاء إلينا، في الأخير، أن نعزز ما نقوم به من عمل في مجال الروابط بين المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة والتجارة والتنمية.

وتنشُد وثيقتا منار الدوحة وولاية الدوحة كلتاهما هدفا مشتركا هو تحقيق عولمة أكثر توجّهاً نحو التنمية وأكثر شمولاً. وهما تمثلان خطوة مهمة نحو الأمام بتعزيزهما للأونكتاد وتكرارهما التأكيد على ضرورة تفعيل التعاون المتعدد الأطراف.

(توقيع) سوباتشاي بانيتشباكدي
الأمين العام للأونكتاد

توطئة

عُقدت الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الثالث عشر) في مركز قطر الوطني للمؤتمرات في الدوحة، في الفترة من ٢١ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢. واعتمد المؤتمر في جلسته العامة الختامية وثيقتي منار الدوحة (TD/500/Add.2) وولاية الدوحة (TD/500/Add.1)؛ وتشكل الوثيقة الأخيرة الأساس الذي سيقوم عليه عمل الأونكتاد في السنوات الأربع المقبلة. واستنسخ فيما يلي هذان النصان تسهيلاً للرجوع إليهما ولكي يكونا بمثابة أداة عمل لجميع المعنيين بأنشطة الأونكتاد أو بمجالات العمل المتصلة بالولايات المسنَدة إلى الأونكتاد.

المحتويات

الصفحة

تصدير iii

توطئة vi

منار الدوحة ١

ولاية الدوحة ٧

أولاً – الموضوع: عولمة محورها التنمية: نحو نمو وتنمية شاملين مستدامين ... ٨

ألف– تحليل السياسات ٨

باء– دور الأونكتاد ١٠

ثانياً – الموضوع الفرعي ١ – تحسين البيئة الاقتصادية المواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة ١٣

ألف– تحليل السياسات ١٣

باء– دور الأونكتاد ١٥

ثالثاً – الموضوع الفرعي ٢ – تعزيز جميع أشكال التعاون والشراكات من أجل التجارة والتنمية، بما يشمل التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ١٧

ألف– تحليل السياسات ١٧

باء– دور الأونكتاد ١٩

رابعاً– الموضوع الفرعي ٣ – معالجة التحديات الإنمائية المستمرة والناشئة من حيث آثارها على التجارة والتنمية وعلى القضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة ٢١

ألف– تحليل السياسات ٢١

باء– دور الأونكتاد ٢٤

خامساً– الموضوع الفرعي ٤ – النهوض بالاستثمار والتجارة وتنظيم المشاريع وما يتصل بذلك من سياسات التنمية تحفيزاً لنمو اقتصادي مطرد يخدم التنمية المستدامة والشاملة ٢٧

ألف– تحليل السياسات ٢٧

باء– دور الأونكتاد ٢٨

منار الدوحة

منار الدوحة[1]

نحن، الدول الأعضاء في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المجتمعون في الدوحة، بقطر، في الفترة من ٢١ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢، في إطار الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر، نتفق على الإعلان التالي، المشار إليه فيما بعد بعبارة منار الدوحة:

١- سعينا جاهدين معاً، بصفتنا جمعاً من الأمم ذات السيادة، إلى بناء عالم مشترك، مترابط ومزدهر عن طريق زيادة العمليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وعملاً على الاستفادة أقصى ما يمكن من الفرص التي تتيحها العولمة في مجال التجارة والاستثمار الدوليين، سعينا إلى تعزيز النمو والتنمية الاقتصاديين مع الاهتمام بشكل خاص بالحد من الفوارق القائمة بين أممنا وبداخلنا، وإلى تحسين قدراتنا لتحقيق الأهداف المشتركة والإشراف على مواردنا الطبيعية وموارد كوكبنا بطريقة فعالة ومسؤولة أكثر. وقبل كل شيء، سعينا إلى تحقيق تطلعات شعوبنا فردياً وجماعياً من أجل العيش في سلام والتمتع الكامل بحياة غنية ومتنوعة، وأكثر استقراراً وأمناً من ذي قبل.

٢- نثني على الأونكتاد بصفته جهة التنسيق في منظومة الأمم المتحدة المسؤولة عن المعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل، والتكنولوجيا، والاستثمار والتنمية المستدامة. فقد قدم مساهمة كبيرة على مدى نصف قرن، من ١٩٦٤ إلى ٢٠١٢، عبر أركانه الثلاثة، في تطوير خطاب التنمية وتعزيز اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي بصورة تعود عليها بالنفع. ونؤكد من جديد التزامنا بالأونكتاد.

٣- نؤمن جميعاً بأن باستطاعتنا، عبر توطيد التعاون الاقتصادي أكثر من ذي قبل، أن نجعل العالم أفضل بالتغلب على ما طبعنا في الماضي من انقسامات، مع احترام أوجه الاختلاف بيننا؛ وأن باستطاعتنا بل من الواجب علينا أن نطلق العنان لقوى منتجة جديدة من أجل رفع مستويات العيش في كل مكان والقضاء على الفقر المدقع، لا سيما في أضعف المجتمعات والبلدان؛ وأن باستطاعتنا أن نبعث الأمل في المستقبل على أفضل وجه بخلق

(١) *المنار مصدر ضوء شديد وهاج يسهل التعرف عليه من بعيد ويساعد في إرشاد المسافرين بحراً أو براً. وتستخدم كلمة "منار" أيضاً نعتاً لأشخاص أو مؤسسات تُشيع المعرفة في الناس وتُنوِّرهم. ومهما كان سياق الكلمة وكيفما كان استخدامها، فهي تحيل إلى الإرشاد والتوجيه.*

الفرص، وبناء القدرات وإيجاد العمل اللائق للناس في كل مكان، لا سيما الشباب والنساء، من أجل استغلال كامل طاقاتهم. ورياحُ التغيير التي تهب في أنحاء كثيرة من العالم اليوم شاهد على رغبة الناس في سياسات مستجيبة تعزز الأخذ بنهج المشاركة والشمولية في مجال التنمية بغية تحقيق الرخاء للجميع. ونرى أيضاً في مشاركة القطاع الخاص أمراً هاماً في هذا الصدد.

٤- يعود جانب من الفضل إلى العولمة في أن لدينا القدرات والموارد الكفيلة بالقضاء على الفقر المدقع في كل مكان. لذا علينا، من باب المسؤولية الأخلاقية المشتركة، أن نعمل كما التزمنا بذلك في الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة. ونحن مدركون أيضاً للمخاطر المرتبطة بالعولمة. ولعل في التجربة الأخيرة التي عاشها الاقتصاد العالمي - لا سيما التحديات الاقتصادية والانتعاش الهش وهما من الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية الدولية - تذكيرٌ لنا بأن مسار العولمة وتأثيرها في التنمية لا يزال متواصلاً. لقد جعلتنا العولمة بنجاحاتها ومخاطرها نحس بشواغل جديدة بشأن قدرة إطارنا المؤسسي للحوكمة الاقتصادية، ونوعية التنمية، واستدامة استهلاكنا للموارد العالمية، وقدرتنا على الإنتاج والإشراف على المنافع العامة العالمية. ونؤكد التزامنا بالعمل معاً على مواصلة التصدي لهذه التحديات والشواغل الجديدة لإقامة عولمة أكثر ارتكازاً على التنمية من أجل نمو وتنمية أكثر شمولاً واستدامة.

٥- نود أن نشكر الأمين العام للأونكتاد على تقريره المقدم إلى المؤتمر. إذ كان للتقرير إسهام في مناقشاتنا، وفي خروجنا بقضية مشتركة للمضي قُدماً نحو إعطاء الأولوية للأثر الإنمائي للعولمة.

٦- انصبت مداولاتنا في الدوحة على أربعة مواضيع كبرى متعلقة بالعولمة التي محورها التنمية. أولاً، نتفق على ضرورة تعزيز البيئة الاقتصادية المواتية على جميع المستويات لدعم النمو والتنمية الشاملين المستدامين. وفي هذا الصدد، تعد التجارة الدولية محركاً للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية الاقتصادية. ويجب أن يظل النظام التجاري المتعدد الأطراف منفتحاً، ومحكوماً بالقواعد، وشفافاً، وغير تمييزي وشاملاً حتى يكون بالخصوص درعاً واقياً من جميع أشكال الحمائية. ويظل النجاح في إنجاز خطة الدوحة للتنمية التي وضعتها منظمة التجارة العالمية أمراً حاسماً. ويعزز من عالمية النظام التجاري انضمام البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ومن الضروري وضع نظام تجاري متعدد الأطراف متين وذي توجه إنمائي. وإضافة إلى ذلك، نقرّ بأن الجهود الرامية إلى إجراء الإصلاح الملائم ومواصلة تحسين النظام المالي الدولي صعبة، بقدر ما هي ملحّة، وأنها مسؤولية مشتركة للجميع.

٧- ومن بواعث القلق الدائم وضع أهداف واستراتيجيات إنمائية وطنية موجَّهة ومكيَّفة بشكل ملائم، لتعميم السياسات التجارية والاستثمارية. وفي هذا الاتجاه، يعد تعزيز القيمة المضافة وتنويع الاقتصاد، لا سيما في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية أمراً رئيسياً للاستراتيجيات الإنمائية من أجل بناء القدرة على التكيف. ومن ناحية أخرى، تساهم سياسات الاقتصاد الكلي وإدارة الديون في تعزيز القدرة على تحمل الديون ودعم التنمية الاقتصادية. وعلى غرار ذلك، من الضروري تعبئة الموارد المحلية بشكل فعال إلى جانب التدفقات المالية الدولية؛ وفي الآن ذاته، يحد ذلك من اعتماد البلدان على هذه التدفقات الخارجية ومن تأثرها بها.

٨- ثانياً، نتفق على ضرورة تعزيز جميع أشكال التعاون والشراكة من التجارة والتنمية. فمن شأن علاقات الشراكة أن تساعد في تركيز الجهود الوطنية والدولية، بما في ذلك المبذولة بين القطاعين العام والخاص، على تعزيز مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية بالسلع والخدمات. ومن شأنها أيضاً أن تساعد في بناء القدرات الإنتاجية، وربط عمليات الإنتاج عبر الحدود، ونشر المعارف، وتشجيع التحول الهيكلي. وفي هذا الصدد، من شأن التعاون الإنمائي الفعال، بما فيه تمويل التنمية والمبادرات المتصلة بذلك من قبيل المعونة من أجل التجارة، والإطار المتكامل المعزز لأقل البلدان نمواً، أن يقدم مساهمات هامة. وعلاوة على ذلك، من شأن التعاون الإقليمي والأقاليمي والتكامل بين البلدان النامية، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب، وبين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مع تكملة التعاون بين الشمال والجنوب، تحسينُ نوعية التعاون الإنمائي وخلق فرص للارتباط بسلاسل الإمداد العالمية.

٩- ثالثاً، نؤكد أن الاقتصاد العالمي يواجه مجموعة من التحديات المستمرة والناشئة، يتطلب التصدي لها وضعَ سياسات وإجراءات علاجية، مكيفة وفقاً للقدرات والأوضاع المحلية. ومثلما تُمكِّن العولمة من إجراء تغييرات عميقة في الأساس والهيكل التكنولوجيين للأنشطة المنتجة، تُمكِّن هذه التغييرات للعولمة. ومن ثم فتطوير قدرات علمية وتكنولوجية وابتكارية متينة، إلى جانب تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الفعالة، جوانب هامة من القدرات اللازمة لتعبئة مكاسب اقتصاد القرن الحادي والعشرين المعولم والقائم على المعرفة. وفضلاً عن ذلك، يحظى تطوير الهياكل المادية وغير المادية، بما فيها لوجستيات النقل والتجارة، بأهمية خاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتيسير الإنتاج والتجارة وجلب الاستثمار.

١٠- ومن بين هذه التحديات، تؤكد الآثار الاقتصادية والإنمائية المختلفة المترتبة على تغير الظروف البيئية - بما في ذلك تغير المناخ - ضرورة السياسات الإنمائية المستدامة والحاجة الملحة إليها. وتشكل حماية بيئتنا المشتركة والمحافظة عليها، بما يشمل مواجهة تغير المناخ، تحدياً عالمياً رئيسياً أمام جيل اليوم في بناء مستقبل أفضل لجيل الغد. كما أن الحواجز غير التعريفية بدأت تزداد أهمية في التجارة الدولية، ويتعين بالتالي أن تتضافر الجهود لمواجهتها. ويظل وضع سياسات المنافسة عاملاً مهماً لتشجيع بيئة تنافسية والحيلولة دون قيام الممارسات المانعة للمنافسة. ويمثل النهوض بتمكين المرأة أولوية كبرى لتسخير جميع إمكانيات سكاننا دعماً لتنمية بشرية واقتصادية واجتماعية أوفى.

١١- رابعاً، نتفق على أن تعزيز سياسات الاستثمار وتنظيم المشاريع والسياسات الإنمائية ذات الصلة يساعد على بناء القدرات الإنتاجية وتشجيع النمو الاقتصادي المستدام. ويجب علينا أن نجعل الاستثمار، بما فيه الاستثمار الأجنبي المباشر، أكثر إنتاجية ومواتياً للتنمية بضمان اقتران النمو بتحول هيكلي وتنوع اقتصادي تدريجيين. وما لم يرتفع حجم الاستثمارات الإنتاجية ارتفاعاً كبيراً، لن يتحقق النجاح في مواجهة التحديات المتمثلة في الفقر وانعدام الأمن الغذائي وأمن الطاقة والاحترار العالمي. وتحقيقاً لهذه الغاية، لا بد من تهيئة بيئة استثمارية مستقرة ويمكن التنبؤ بها تؤدي، في جملة أمور، إلى النهوض بتنظيم المشاريع والقدرة على المنافسة ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يتيح تحسين التكنولوجيا، بوسائل منها نشرها، فرصاً جديدة لدوائر الأعمال للنهوض بقدرتها على المنافسة.

١٢- ونؤكد أيضاً التزامنا بمواصلة المشاركة في الجهود التي تبذلها هيئتنا الأم، وهي الجمعية العامة للأمم المتحدة، لتعزيز العمل الإنمائي الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة. ويشمل ذلك المساهمة في نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة ومتابعتها، بما في ذلك تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لأقل البلدان نمواً، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو + ٢٠)، ووضع إطار إنمائي في المستقبل لتحقيق الأهداف الإنمائية فيما بعد عام ٢٠١٥.

١٣- وتشكل التنمية اليوم شاغلاً عالمياً، والعولمة التي محورها التنمية هي قضيتنا المشتركة. ونسلّم بالحاجة إلى جعل حياتنا الاقتصادية المشتركة أكثر ملاءمة لتغير هيكلي تدريجي، وأقدر على إنتاج نمو وتنمية شاملين مستدامين، وأكثر فعالية في تشجيع الاندماج الواسع النطاق في إطار عَقد اجتماعي جديد أقوى. وندرك أيضاً أن هناك فوارق في القدرات والموارد المتاحة للأمم التي تعيش أوضاعاً إنمائية مختلفة، مما يعني أن على الأمم الاضطلاع

بأدوار مختلفة في بناء مستقبلنا المشترك. غير أن علينا جميعاً أن نشارك مُنصفين في بلورة الاقتصاد العالمي لدعم هذا التوافق الجديد في الآراء بشأن العولمة التي محورها التنمية.

١٤- ونحن على اقتناع راسخ بأن نبراس الأونكتاد الهادي للتنمية منذ عام ١٩٦٤، سيستمر في السنوات الأربع المقبلة مع منار الدوحة للنمو والتنمية الشاملين المستدامين. ويستند هذا التوافق في الآراء إلى الدعائم التي تنهض عليها تطلعاتنا المشتركة، فضلاً عن شواغلنا ومسؤولياتنا الجماعية، وتصميمنا على العمل معاً بروح شراكة متجددة، منطلقين من الأدلة التجريبية والتحليلات المستعرضة من الأقران، ومنفتحين على التجارب والقيم الوطنية المتنوعة، ومدركين للأحداث الأخيرة والتحديات الناشئة. ونقر أيضاً بالحاجة إلى تعزيز الأونكتاد وزيادة تأثير عمله بتحسين كفاءته وفعاليته وشفافيته وخضوعه للمساءلة، وبناء الشراكات والترويج لمزيد من التآزر والتكامل مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة. فلنمض قُدماً معاً إلى الأونكتاد الرابع عشر مهتدين بهذا التوافق في الآراء بشأن العولمة التي محورها التنمية.

ولاية الدوحة

ولاية الدوحة

أولاً– الموضوع: عولمة محورها التنمية: نحو نمو وتنمية شاملين مستدامين

ألف– تحليل السياسات

١– شهد الاقتصاد العالمي تغيرات هائلة منذ انعقاد الأونكتاد الثاني عشر في أكرا في عام ٢٠٠٨، بينما لا تزال هناك تحديات ملحة. ومن هذا المنطلق يبحث واضعو السياسات عن سبل فعالة أكثر لتحقيق المزيد من النتائج على صعيد التنمية الشاملة المستدامة، ولتحديد المسار لعولمة محورها التنمية.

٢– لقد أدت الأزمة المالية التي ضربت بُعيد انعقاد الأونكتاد الثاني عشر إلى حدوث أول انكماش يتعرض له الاقتصاد العالمي منذ ثلاثينيات القرن الماضي. وانتشرت آثارها انتشاراً سريعاً واسعاً جداً. ولم تكن أفقر بلدان العالم في مأمن من الأزمة. وعلى الرغم من الجهود السياساتية التي بذلتها الاقتصادات الرائدة، المتقدمة منها والنامية، لا يزال انتعاش الاقتصاد العالمي هشاً.

٣– وفي مواجهة هذه الهشاشة، لا بد من التصدي للعديد من التحديات من أجل تحقيق عولمة محورها التنمية. وفي هذا الصدد، ينبغي للتمويل أن يدعم الاقتصاد الحقيقي دعماً للنمو الاقتصادي المستدام الشامل العادل وللتنمية المستدامة. فقد تكون التكلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الصدمات المالية باهظة بالنسبة لجميع البلدان، المتقدمة والنامية على حد سواء.

٤– ويتمثل التحدي الآخر في القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي. ويشكل تأمين الحصول على الغذاء الكافي – الذي يعتبر من الاحتياجات الإنسانية الأساسية – مسألة ذات أولوية. وما زالت شدة تقلب أسعار الأغذية منذ الأونكتاد الثاني عشر مصدر قلق أدى، في بعض الحالات، إلى تبعات كانت منها عواقب اجتماعية وسياسية خطيرة في بعض البلدان، لا سيما في البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية.

٥– ونشأ تحدٍ آخر فيما يتعلق بتقلب أسعار الطاقة والوصول إليها، بما فيها الطاقة المتجددة. ولا يزال يتعين بناء الجزء الأعظم من الهياكل الأساسية للطاقة في العديد من البلدان

النامية، وهذا يعني أن إمدادات خدمات الطاقة لا تزال ناقصة ومكلفة. ولا بد من تلبية هذه الحاجة من أجل بناء تنمية شاملة.

٦- وثمة تحدٍّ إضافي يتمثل في تغيّر المناخ وآثاره السلبية على النمو والتنمية الشاملين المستدامين في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. وتزداد هواجس هذه البلدان بشأن تنامي التحديات البيئية من جراء ازدياد الكوارث الطبيعية عدداً ووتيرةً وغيرها من الآثار الضارة بالبيئة. وستكون الاستجابة لاحتياجات هذه البلدان وقدراتها المتنوعة في التكيف مع هذه التحديات عاملاً حاسماً.

٧- وتمهد العولمة التي محورها التنمية الطريق لنمو وتنمية شاملين للجميع، وتسهم في الحد من الفقر واستحداث فرص العمل. وينبغي أن يكون النقاش حول العولمة متوازناً ومبرزاً مزاياها ومعترفاً بمخاطرها ومعالجاً لتحدياتها.

٨- وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للقضايا الشاملة لقطاعات متعددة كالإدارة الرشيدة على جميع المستويات، والحرية، والسلام والأمن، واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والشباب، والالتزام الشامل بإقامة مجتمعات عادلة وديمقراطية، وهي عوامل أساسية لجميع البلدان من أجل تحقيق النمو والتنمية المستدامين العادلين.

٩- وينبغي أن تكون استراتيجيات التنمية شاملة ومعدةً لتلبية الاحتياجات البشرية. وما زالت الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً تضطلع بدور هام في تلبية تلك الاحتياجات بحلول عام ٢٠١٥. فللناس احتياجات وتطلعات متشابهة، منها الحرية وحقوق الإنسان - بما فيها الحق في التنمية، وعمل لائق، وبيت آمن، وجميع جوانب الرعاية الصحية الميسورة التكلفة، والتعليم، وبيئة سليمة، ومستقبل أفضل لأطفالهم، وإدارة رشيدة على جميع المستويات. ولما كانت هذه الغايات مترابطة ترابطاً وثيقاً، فإن استراتيجيات التنمية ينبغي أن تستند إلى نهج متكامل إذا أريد للخيارات السياساتية أن تتحقق.

١٠- ويتطلب تحقيق النمو والتنمية المستدامين الأخذ بأنماط سليمة بيئياً في الإنتاج والاستهلاك تحفظ الغلاف الحيوي وقدرة نظمه الإيكولوجية على تحمل النشاط البشري.

١١- ويمكن مواصلة الاستراتيجيات الإنمائية بالشراكات والتعاون بين جميع الجهات المعنية.

١٢- وكل بلد مسؤول في المقام الأول عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وينبغي دعم الجهود الإنمائية الوطنية بتهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية. ولما كانت الدولة تضطلع بدور هام، بالعمل مع القطاع الخاص والمؤسسات غير الربحية والجهات المعنية الأخرى، فإن بإمكانها أن تساعد في بلورة استراتيجية إنمائية متسقة وتتيح بيئة مواتية للأنشطة الاقتصادية المنتجة.

١٣- ويتحقق النمو والتنمية المستدامان الشاملان بوسائل منها تعبئة جميع مصادر تمويل التنمية وتسخيرها بفعالية، على نحو ما أُعيد تأكيده في اتفاق الدوحة وتوافق آراء مونتيري. وتحقيقاً لهذه الغاية، لا بد من تهيئة بيئة اقتصادية مواتية على جميع المستويات، لأن التنمية الاقتصادية الشاملة تسهم في السلام والأمن والاستقرار والرفاة على الصعيد العالمي.

١٤- ويشكل التصنيع أولوية بالنسبة للبلدان النامية، وبعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لأنه يعزز التحول الهيكلي الإيجابي ويعزز روابط الدعم المتبادل بين الاستثمار والإنتاجية والعمالة. وتنوع الاقتصاد يرتبط ارتباطاً شديداً بتنمية صناعية تحدد المزايا النسبية في طائفة واسعة من القطاعات المنتجة من أجل تعزيز النمو والتنمية الاقتصاديين المستدامين.

١٥- ويمكن للنمو الاقتصادي القوي أن يُسهّل إدارة التعديلات المرتبطة بالتحول الهيكلي. ويتطلب النمو والتنمية الشاملان المستدامان أيضاً الحماية الاجتماعية لحماية الفئات الضعيفة والتصدي لعدم المساواة، بما في ذلك عدم المساواة بين الرجل والمرأة، وفيما بين مناطق البلد. ومن شأن ذلك أن يسهم في عملية تنمية أكثر سلاسة وقدرة على التنبؤ. ويساهم ذلك أيضاً في الحماية من الصدمات والأزمات التي قد تصحب النمو السريع والتقدم في اتجاه اقتصاد أكثر انفتاحاً وتكاملاً. ولا يمكن تحديد التوازن بين النمو والعدالة والحماية الاجتماعية إلا في ضوء الظروف والضغوط المحلية السائدة.

١٦- ويتوقف التعاون المتعدد الأطراف الفعال على الدعم المقدم من طائفة من المؤسسات الدولية التي نشأت خلال العقود الستة الماضية وعلى تعزيز أوجه التآزر بينها. وتتطلب العولمة توسيعَ نطاق مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتعزيزَها في صنع القرار ووضع المعايير في المجال الاقتصادي على الصعيد الدولي.

باء- دور الأونكتاد

١٧- لقد اتبع اتفاق أكرا برنامجاً بنّاءً للتجارة والتنمية وتمسك بأركان الأونكتاد الثلاثة وهي: تحليل السياسات، وبناء توافق في الآراء، والتعاون التقني. وتعيد نتائج الأونكتاد الثالث عشر تأكيد اتفاق أكرا وتبني عليه، ولا يزال هذا الاتفاق صالحاً وهاماً.

١٨- ويظل الأونكتاد هو مركز التنسيق في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. وينبغي أن يواصل الأونكتاد العمل في إطار ولايته - استناداً إلى أركانه الثلاثة، من أجل تحقيق نتائج مجدية، وتسخير الموارد المتاحة، معززاً في الوقت ذاته عمليات التآزر ومشجعاً أوجه التكامل مع عمل المنظمات الدولية الأخرى. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يضطلع الأونكتاد بما يلي:

(أ) أن يواصل الاضطلاع بدوره في تعزيز توافق أمتن للآراء على المستوى العالمي بشأن القضايا التي تدخل في نطاق ولايته، حيث يعد الأونكتاد بولاته وعضويته العالمية محفلاً قيِّما للحوار بشأن التنمية؛

(ب) أن يسهم، تماشياً مع الفقرة ١٧ من إعلان أكرا، في المناقشات الجارية في منظومة الأمم المتحدة بشأن الاقتصاد الأخضر والنماذج الاقتصادية الأخرى في سياق التنمية المستدامة والقدرة على التكيف مع تغير المناخ؛

(ج) أن يواصل البحث والتحليل فيما يتعلق بآفاق البلدان النامية في المسائل المتصلة بالتجارة والتنمية وإمكانية تأثرها، في ضوء الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وذلك إسهاماً في عمل الأمم المتحدة؛

(د) أن يواصل رصد وتقييم التطور في النظام التجاري الدولي وتوجهاته من منظور إنمائي؛

(هـ) أن يزيد من فعالية مساهماته في الإطار المتكامل المعزز، بما في ذلك العمل مع جهات أخرى من أجل دمج التجارة في الخطط الإنمائية الوطنية لأقل البلدان نمواً - وأن يساهم في التنفيذ الفعال لمبادرة المعونة من أجل التجارة عبر الدور الريادي للأونكتاد في مجموعة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية؛

(و) أن يهتم تحديداً بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً؛

(ز) أن يعزز من تركيزه الخاص على احتياجات أقل البلدان نمواً في جميع مجالات ولايته وفقاً لبرنامج عمل اسطنبول؛

(ح) أن يواصل معالجة الشواغل والاحتياجات الخاصة لأفريقيا، بما في ذلك ما تنص عليه الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛

(ط) أن يواصل معالجة الاحتياجات التجارية والاستثمارية والإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك عبر مواصلة دعمه لعملية التنفيذ الفعال لإعلان ألماتي الوزاري وبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية واستعراضه في ٢٠١٤، مع مراعاة التحديات التي تواجهها بلدان المرور العابر النامية في برنامج العمل هذا؛

(ي) أن يواصل عمله في مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التصدي للتحديات المستمرة التي تواجهها في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية بما في ذلك من خلال المساهمة في المناقشات الجارية على مستوى الأمم المتحدة بشأن مواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ك) أن يواصل تركيز الاهتمام على الاحتياجات والمشكلات الخاصة في الاقتصادات الصغيرة الضعيفة هيكلياً والقابلة للتأثر بغية تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة والشاملة؛

(ل) أن يواصل دعم جهود البلدان المتوسطة الدخل وفقاً لاحتياجاتها في مواجهة التحديات الخاصة بالتنمية الاقتصادية المستدامة والحد من الفقر؛

(م) أن يواصل دعم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مواجهة تحدياتها الخاصة في مجالي التجارة والتنمية؛

(ن) أن ينفذ النتائج ذات الصلة المنبثقة عن المؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية بشأن التنمية، وأن يتابع تلك النتائج، حسب الاقتضاء.

١٩- وفي سياق تدعيم الأونكتاد، ينبغي بذل الجهود لتعزيزه من حيث الفعالية والكفاءة والشفافية والمساءلة، بما في ذلك عن طريق الإدارة الفعالة القائمة على النتائج وكفالة اعتماد عملية توجهها الدول الأعضاء من خلال الآلية الحكومية الدولية.

ثانياً– الموضوع الفرعي ١ – تحسين البيئة الاقتصادية المواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة

ألف– تحليل السياسات

٢٠– وفي ضوء التطورات الأخيرة، لا يزال من المهم بذل الجهود لتعزيز وتحسين أداء الاقتصاد العالمي. ويمكن أن يساعد ذلك في منع حدوث الصدمات المالية والاقتصادية والنهوض الفعال بالتنمية وتلبية احتياجات الدول الأعضاء، وبخاصة احتياجات البلدان النامية.

٢١– لقد استطاع عدد من البلدان النامية، على مدى العقود الثلاثة الماضية، زيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي، وصار النمو في اتجاه تصاعدي بشكل عام في هذه البلدان. واقترنت هذه الجهود، في العديد من الحالات، بارتفاع التجارة والاستثمار وتدفقات رؤوس الأموال.

٢٢– ويعد النمو الاقتصادي المستدام هاماً، غير أن من اللازم أيضاً توسيع قاعدة النمو حتى يتسنى للمزيد من الناس الاستفادة منه والمساهمة فيه. ولا بد من وجود بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق ذلك. وتشكل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً أساساً لتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة.

٢٣– ولكي تكون التجارة محركاً للنمو والتنمية الشاملين، يجب على النظام التجاري المتعدد الأطراف أن يظل منفتحاً وشفافاً وشاملاً وغير تمييزي وقائماً على القواعد. وينبغي أن يظل الاندماج الفعلي للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في النظام التجاري المتعدد الأطراف مسألة ذات أولوية.

٢٤– يعتبر نجاح المفاوضات الجارية في الدوحة بشأن خطة التنمية عاملاً حاسماً لخلق تدفقات تجارية جديدة تولد النمو والتنمية الاقتصاديين، وينبغي أن يثمر، في جملة أمور، نتائج مرتبطة بالتنمية، وفقاً للولايات المحددة. وعلاوة على ذلك، لما كان الانتعاش الاقتصادي هشاً في الفترة الراهنة، تظل الحمائية التجارية تشكل خطراً، وبالتالي ينبغي مواصلة الجهود لمكافحة جميع أشكال الحمائية.

٢٥– وتُحث الدول بشدة على الامتناع عن وضع وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية انفرادية غير مطابقة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة تعرقل التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في البلدان النامية، وتضر بالمصالح التجارية. ذلك أن هذه الإجراءات تعرقل الوصول إلى الأسواق، والاستثمارات وحرية العبور، ورفاه السكان

في البلدان المتأثرة. كما أن تحرير التجارة المجدي سيقتضي معالجة التدابير غير التعريفية التي تشمل، فيما تشمله، التدابير الانفرادية، حيثما يمكن أن تكون تلك التدابير بمثابة حواجز تجارية لا داعي لها.

٢٦- يزداد الاهتمام بالتدابير غير التعريفية والحواجز غير التعريفية في مجال التجارة الدولية. لذا ينبغي بذل جهود دولية من أجل التصدي للتدابير غير التعريفية والسعي إلى خفض الحواجز غير التعريفية التعسفية أو غير المبرَّرة أو إزالتها.

٢٧- إن الطفرة التي تشهدها أسعار السلع الأساسية منذ عام ٢٠٠٢ قد أحيت الدور المتوقع لمساهمة عائداتها في النمو الاقتصادي والحد من الفقر. وعلاوة على ذلك، لا يزال تقلب أسعار السلع الأساسية يطرح تحدياً أمام البلدان النامية المستوردة والمصدرة لهذه السلع، ومن بينها العديد من أقل البلدان نمواً. ومن المهم أن يعمل واضعو السياسات على تحديد وتنفيذ سياسات وطنية وإقليمية ودولية ملائمة من أجل معالجة آثار تقلب أسعار السلع الأساسية على المجموعات الضعيفة. ومن المهم تقديم الدعم للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في صياغة استراتيجيات إنمائية مستدامة وشاملة، بما في ذلك الاستراتيجيات التي تعزز إضافة القيمة والتنويع الاقتصادي.

٢٨- وتؤدي السياسات الفعالة للاقتصاد الكلي وإدارة الديون دوراً مهماً في تعزيز القدرة على تحمل الديون وتحقيق التنمية الاقتصادية والحيلولة دون وقوع أزمة ديون. وقد استطاعت بلدان عديدة أن تحدث تخفيضاً كبيراً في إجمالي نسبة ديونها إلى ناتجها المحلي الإجمالي، وكان ذلك في بعض الحالات بمساعدة من برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي ومبادرات أخرى ذات صلة، من قبيل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون. وثمة حاجة إلى إحراز تقدم بشأن إعادة هيكلة الديون العامة.

٢٩- وأبرزت الأزمة الاقتصادية العالمية أهمية السياسات المالية الحذرة. وكان لبعض البلدان النامية حيز للتحرك المالي بغية التصدي للركود العالمي بسياسات لمواجهة التقلبات الدورية. وفي هذا السياق، لا ينبغي التقليل من أهمية هوامش الأمان المالي، فهي من الوسائل التي تساعد في تثبيت استقرار الظروف الاقتصادية الكلية. بيد أن العديد من البلدان النامية ما يزال لديها حيز ضيق للتحرك المالي وهناك عدد من البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً المعرضة لضائقة الديون إلى حد كبير.

٣٠- إن تنظيم ومراقبة الأسواق المالية وإدارة الديون بصورة ملائمة، وتعزيز الإقراض والاقتراض السياديين المسؤولين يمكن أن يؤديا دوراً هاماً في تعزيز الاستقرار المالي، فضلاً عن تجنب وقوع الأزمات وتوفير آليات للحلول.

باء- دور الأونكتاد

٣١- وفقاً للفقرة ١٨، ينبغي أن يضطلع الأونكتاد بما يلي:

(أ) أن يواصل تقديم الدعم التحليلي والتقني، في إطار ولايته، للمفهوم المتطور المتمثل في الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، إلى البلدان النامية، لا سيما البلدان الخارجة من أزمات ونزاعات سياسية، وخاصة البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً؛

(ب) أن يقدم المساعدة إلى منظمات التعاون الإقليمي لتحسين تصديها للتحديات الاقتصادية واغتنامها للفرص، بما في ذلك في مجال العولمة؛

(ج) أن يواصل العمل التحليلي لمعرفة كيفية معالجة قضايا الديون وتأثيرها على تعبئة الموارد معالجة فعالة أكثر، وتقديم المساعدة والدعم التقنيين إلى البلدان النامية في بناء القدرات الوطنية عن طريق برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي، بالتعاون، حسب الاقتضاء، مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والجهات المعنية الأخرى؛

(د) أن يحدد كيفية تحقيق الإدماج الفعال للبلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، فضلاً عن الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

(هـ) أن يضع نُهجاً لتحفيز تنويع الاقتصاد وتعزيز إنتاج القيمة المضافة، بما في ذلك عبر الاستثمار، بهدف إتاحة الفرصة الاقتصادية المتساوية للجميع، مع استهداف النساء والشباب خصوصاً؛

(و) أن يعالج تأثير الحواجز غير التعريفية في التجارة والتنمية؛

(ز) أن يقوم، بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية بتعزيز عمله بشأن قواعد البيانات الخاصة بالتدابير غير التعريفية وأن يواصل تحليله لما للتدابير غير التعريفية من عواقب على آفاق التجارة والتنمية للبلدان النامية لا سيما أقل البلدان نمواً، وأن يواصل مشاركته في مبادرة الشفافية في التجارة؛

(ح) أن يواصل المساعدة التقنية للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، في مجال التجارة الدولية بالسلع والخدمات؛

(ط) أن يواصل دعم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، لا سيما في أفريقيا وأقل البلدان نمواً، عبر استعراض السياسات، وإجراء الحوارات وتقديم المساعدة التقنية في الاستفادة أقصى ما يمكن من المزايا الإنمائية لإنتاج السلع الأساسية والتجارة، بما في ذلك تعزيز التنويع ودمج سياسات الموارد الطبيعية في استراتيجياتها الوطنية للتنمية؛

(ي) أن يواصل مساعدة البلدان النامية في النهوض بقدراتها الإحصائية في مجال التجارة والتنمية؛

(ك) أن يكثف تفاعله مع الدوائر الأكاديمية ومؤسسات البحوث، وبخاصة عن طريق المعهد الافتراضي والشبكة العالمية لمراكز البحوث المتخصصة في مجال التنمية، وذلك لتعزيز تطوير القدرات المحلية في مجال التعليم والبحوث في الدول الأعضاء، وتقوية الروابط بين الباحثين وواضعي السياسات؛

(ل) أن يواصل المساعدة التقنية، والبحث والتحليل، والحوار بشأن تيسير التجارة، والنقل والقضايا المتصلة؛

(م) أن يواصل تقييم آفاق التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة وأن يدرس العقبات التي تواجه التجارة والتنمية، وينبغي له أن يعزز برنامج مساعدته للشعب الفلسطيني عبر تزويده بالموارد الكافية والأنشطة التنفيذية الفعالة، كجزء من التزام المجتمع الدولي بإقامة دولة فلسطينية مستقلة، ومن أجل تخفيف وطأة الظروف الاقتصادية والاجتماعية السلبية المفروضة على الشعب الفلسطيني، وذلك بما يتوافق مع اتفاق أكرا؛

(ن) أن يساعد البلدان النامية على تحليل الصلة الهامة الرابطة بين شبكات الأمان الاجتماعية، والتجارة والتنمية.

ثالثاً– الموضوع الفرعي ٢ – تعزيز جميع أشكال التعاون والشراكات من أجل التجارة والتنمية، بما يشمل التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

ألف– تحليل السياسات

٣٢– بالنظر إلى التغيرات والديناميات التي طرأت على التجارة العالمية وعلى المشهد العالمي، يجب على المجتمع الدولي تشجيع جميع أشكال التعاون، وتجديد وتعزيز نهج إقامة الشراكات من أجل التجارة والتنمية. إن التعاون الرامي إلى دعم النمو والتنمية الشاملين المستدامين من شأنه المساعدة في تركيز الجهود الوطنية والدولية على مواجهة التحديات في مجال بناء القدرات الإنتاجية وإحداث تحولات هيكلية، فضلاً عن تعزيز النمو الاقتصادي المستقر المعجَّل به وزيادة الانفتاح. وينبغي للشراكات من أجل التنمية أن تعزز التعاون بين القطاعين العام والخاص.

٣٣– ويمكن أن تسهم التجارة الدولية في دعم التعاون وبناء شراكات جديدة عن طريق الربط بين عمليات الإنتاج عبر الحدود، ونشر الدراية الفنية، والإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي المشترك. ويمكن أن تدعم التجارة الدولية أيضاً تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية، ولا سيما فيما يتعلق بالحد من الفقر وعدم المساواة. ومع ذلك، لم تحقق التجارة الدولية بعدُ إمكاناتها بالكامل. والعمل في الوقت المناسب على تنفيذ إجراء فتح الأسواق على أساس دائم بدون رسوم جمركية ولا حصص أمام جميع أقل البلدان نمواً، وفقاً للإعلان الوزاري الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ عام ٢٠٠٥، يمكن أن يشكل أداة هامة في هذا الصدد. وهناك حاجة أيضاً إلى تحقيق فهم أفضل لسبل تسخير فوائد التجارة الدولية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما للقطاعات الضعيفة في المجتمع.

٣٤– ومن خلال التعاون الإنمائي الفعال وتمويل التنمية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، من المهم دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية، لا سيما أفريقيا وأقل البلدان نمواً، في الانتقال إلى وضع تستطيع فيه تعبئة مواردها الذاتية من أجل التنمية المستدامة، وخلق قدرات إنتاجية جديدة وتنويع هيكلها الاقتصادي. وينبغي تكييف التعاون الإنمائي وتمويل التنمية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، وفقاً لأولويات البلدان، وخصوصياتها واحتياجاتها. وفي هذا الصدد، يقدم التعاون الإنمائي الفعال مساهمات هامة.

٣٥- ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية هي أحد المصادر الهامة للمساعدة والتمويل بالنسبة إلى العديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في سعيها إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتقوم المساعدة الإنمائية الرسمية أيضاً بدور حافز هام في تدبير التمويل من أجل التنمية من مصادر أخرى. وينبغي للمانحين احترام التزاماتهم المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، على نحو ما جرى تأكيده من جديد في اجتماعات ومؤتمرات الأمم المتحدة، بما فيها نتائج الاجتماع العام الرفيع المستوى المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٠.

٣٦- وقد اكتسبت مبادرة "المعونة من أجل التجارة" اهتماماً في النقاش الدولي المتعلق بالمعونة منذ أن أطلقتها منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥ وحشدت الموارد للمساعدة المتعلقة بالتجارة. وتسلّم هذه المبادرة بأن الاستفادة التامة من التجارة الدولية تستوجب حصول البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، على دعم مالي محدد الهدف للمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة، ولبناء القدرات الإنتاجية والهياكل الأساسية، ولدعم التكيف في مجال التجارة. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة إلى أن تكون المعونة من أجل التجارة ملائمة وفعالة وموجهة نحو تحقيق نتائج، فضلاً عن منحها أولوية أكبر في الاستراتيجيات الإنمائية العامة. ويتطلب بلوغ هذه الأهداف أن تعمم البلدان المتلقية المسائل المتعلقة بالتجارة في مجمل استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والإقليمية من أجل تحقيق الاتساق بين التجارة والتنمية. وفي هذا الصدد، يكتسب الإطار المتكامل المعزز أهمية بالنسبة لأقل البلدان نمواً.

٣٧- ومن شأن التكامل الإقليمي، الذي يكمله التعاون الأقاليمي، أن يساعد البلدان النامية على تسخير روابط تجارية أوثق في دعم النمو والتنمية الشاملين المستدامين. وتشمل المبادرات ترتيبات تجارية واستثمارية إقليمية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وإنشاء شبكات للإنتاج الإقليمي على صعيد آسيا، بما في ذلك بعض أقل البلدان نمواً. وينبغي للتكامل الإقليمي، بما في ذلك الترتيبات التجارية الإقليمية، أن يعزز التكامل المنتج وأن يدعم تنويع الاقتصاد، لا سيما في أقل البلدان نمواً وفي البلدان النامية غير الساحلية. وينبغي للترتيبات التجارية الإقليمية أن تكون متسقة مع النظام التجاري المتعدد الأطراف من أجل تحسين سبل الوصول إلى الأسواق.

٣٨- ويمكن للتعاون الإقليمي أن يدعم استراتيجيات التنمية الوطنية، وأن يحد من جوانب الهشاشة الخارجية، وأن يكمل في بعض الحالات نظام الحوكمة الاقتصادية العالمي. ومن خلال تعميق التكامل الاقتصادي، يمكن إقامة سلسلة من الروابط ذات الفوائد المتبادلة عبر الاقتصادات على مستويات مختلفة من التنمية داخل منطقة جغرافية معينة من أجل تعزيز التنمية وتسريعها.

٣٩- ويعد التعاون بين بلدان الجنوب، بوصفه مكملاً للتعاون بين الشمال والجنوب لا بديلاً عنه، جانباً إيجابياً للتعاون الدولي بالنسبة إلى البلدان النامية من أجل توسيع طاقات نموها وتنميتها، وزيادة فعالية التعاون الدولي وكفاءته، بالإضافة إلى التعاون المثلث.

٤٠- لقد حقق العديد من البلدان النامية تقدماً بدرجات متفاوتة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولذا، من المهم تسخير جميع أشكال التعاون والشراكة بفعالية من أجل التجارة والتنمية، وتقاسم أفضل الممارسات المتأتية من هذه التجارب المتنوعة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها عالمياً، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية، وتعزيز الاندماج على نحو مفيد في الاقتصاد العالمي.

باء- دور الأونكتاد

٤١- وفقاً للفقرة ١٨، ينبغي أن يضطلع الأونكتاد بما يلي:

(أ) أن يقوم بالبحث والتحليل ونشر أفضل الممارسات بشأن جميع أشكال التعاون، بما فيها التعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث؛

(ب) أن يجري تقييماً منتظماً وأن يعزز توافق الآراء بشأن الكيفية التي يمكن بها للتعاون والشراكات في مجال التنمية، بما في ذلك الشراكات التي تشمل التعاون بين بلدان الجنوب، مواصلة الإسهام في تعزيز سبل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما في حالة أقل البلدان نمواً وأفريقيا؛

(ج) أن يعمل على إيجاد السبل التي يمكن بها للتعاون بين بلدان الجنوب، بما في ذلك الترتيبات الإقليمية والتعاونية الأخرى، وغيرها من الاتفاقات التعاونية الأخرى، أن يستخدم استخداماً أمثل المكاسب الإنمائية للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً؛

(د) أن يواصل دعم مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك النظام العالمي للأفضليات التجارية؛

(هـ) أن يحلل الجهود المبذولة لتحقيق التكامل الإقليمي ودون الإقليمي ومدى إسهامها في تنمية وتنويع مصادر الاقتصادات الوطنية وبناء الهياكل الأساسية داخل البلدان النامية وفيما بينها؛

(و) أن يواصل أنشطة البحث والتحليل بشأن كيفية استخدام ترتيبات التجارة الإقليمية لتحقيق المستوى الأمثل من المكاسب الإنمائية؛

(ز) أن يواصل توفير البحث والتحليل وأن ييسر تقاسم أفضل الممارسات بغية المساعدة في تعزيز جملة أمور منها فعالية التعاون الثلاثي، من أجل النهوض بالتجارة والتنمية؛

(ح) أن يتناول الفرص والتحديات التي يطرحها التعاون المتنامي بين بلدان الجنوب، على نحو يساعد الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛

(ط) أن يعزز التعاون مع منظمات أخرى معنية ببناء القدرات، بما في ذلك عبر مجموعة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية؛

(ي) أن يستكشف سبل تحقيق الاستفادة القصوى من الأثر الإنمائي للمساعدة المتعلقة بالتجارة التي يقدمها الأونكتاد، وأن يضطلع بدور نشط فيما يتصل بمبادرة المعونة من أجل التجارة؛

(ك) أن يُجري تحليلات وأن ينظر، عند الاقتضاء، في تطوير أدوات ذات صلة تتعلق بالجهود الوطنية والدولية لتعزيز أثر التعاون الإنمائي، بما يشمل اتساق المساعدة الإنمائية الرسمية مع الأولويات الإنمائية الوطنية؛

(ل) أن يُجري بحوثاً وتحليلات بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص في سياق التنمية، بهدف تحديد أفضل الممارسات فضلاً عن تقييم نماذج الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي يمكن أن تساعد في إنشاء روابط بين المنتِجين المحليين في البلدان النامية في إطار سلاسل الإمداد العالمية؛

(م) أن يساعد أقل البلدان نمواً في تقييم التقدم المحرز بهدف تعبئة الموارد، وتنويع الاقتصاد والقدرة على المنافسة دعماً لاستراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

(ن) أن يدعم تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، في التجارة، والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل، والتكنولوجيا، والاستثمار والتنمية المستدامة، البرنامج المنبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً؛

(س) أن يساعد أقل البلدان نمواً على مواجهة تحديات الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، بما في ذلك وضع استراتيجيات لتيسير الانتقال السلس، وفهم واضح لبيئة ما بعد الخروج

من الفئة، وتركيز الجهود بشكل أفضل على تعزيز تنميتها، وإحداث أطر اقتصادية وقانونية ملائمة ومتينة وقدرة مؤسسية في ميدان التجارة والاستثمار؛

(ع) أن يواصل رصد التقدم الذي تحرزه أقل البلدان نمواً نحو عتبات الخروج من الفئة بهدف تحديد التحديات المقبلة من أجل اتخاذ إجراءات على الصعيدين الوطني والدولي بالتنسيق مع مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

رابعاً- الموضوع الفرعي ٣ - معالجة التحديات الإنمائية المستمرة والناشئة من حيث آثارها على التجارة والتنمية وعلى القضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة

ألف- تحليل السياسات

٤٢- يواجه الاقتصاد العالمي سلسلة من التحديات المستمرة والناشئة التي تواجه النمو الاقتصادي المستقر والتنمية الشاملة والمستدامة. ويتطلب ذلك سياسات وإجراءات تتصدى لهذه التحديات وتعزز التجارة والتنمية والعولمة التي يكون محورها التنمية. وينبغي تفصيل هذه الإجراءات لتناسب القدرات والظروف والاحتياجات المحلية، نظراً لعدم وجود خطة عمل عالمية في هذا المجال. وفي سياق الاقتصاد العالمي المترابط والمفتوح، ستكون ثمة حاجة أيضاً إلى نُهُج متكاملة للتنمية على الصُعد الوطني والإقليمي والدولي. وسيكون من المهم أيضاً انتهاج سياسة مستقرة ومواتية وتوفير بيئة مؤسسية تعزز إنشاء المشاريع، والقدرة على المنافسة، وبناء القدرات الإنتاجية، والتحول الهيكلي، وتحسين التكنولوجيات، واستحداث فرص العمل.

٤٣- والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية جزء لا يتجزأ من الاستراتيجيات الإنمائية لمعظم البلدان الساعية إلى الاستفادة استفادة تامة من النظام التجاري الدولي. كما يكتسي أهمية في زيادة دمج البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد. وفي هذا السياق، ربما يلزم تقديم مساعدات تقنية إلى البلدان المنضمة، وخاصة أقل البلدان نمواً، في الفترة التي تسبق عملية الانضمام والتي تليها. وينبغي إزالة العوائق من أجل تيسير عملية الانضمام والانتهاء منها في أقرب الآجال. وفيما يتعلق بأقل البلدان نمواً المنضمة إلى المنظمة، اتفق أعضاء المنظمة على تنفيذ القرار المتعلق بالمبادئ التوجيهية لانضمام أقل البلدان نمواً الذي اتخذه المجلس العام

للمنظمة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وعلى مواصلة الاستناد إلى هذا القرار في المؤتمر الوزاري الثامن بشأن انضمام أقل البلدان نمواً.

٤٤- ومن المهم تطوير الخدمات وتيسير الحصول عليها، على أن تكون مدعومة بأطر تنظيمية ومؤسسية ملائمة، من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية على نحو سليم.

٤٥- ولتطوير البنية التحتية، المادية وغير المادية، أثر قوي على الإنتاج والتجارة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد زادت مشاركة القطاع الخاص في السنوات الأخيرة في هذا المجال. ولا تزال الحكومات تؤدي دوراً أساسياً كموفر للبنيات التحتية وغيرها من الخدمات العامة وكمنظم لها في آن واحد. وينبغي استكشاف نهج جديدة للمساعدة على التصدي للتحديات المستمرة التي تواجه العديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، بما فيها ارتفاع تكاليف النقل والصفقات التجارية، وضعف القدرات اللوجستية. وتتفاقم هذه التحديات التي تشترك فيها أيضاً بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بسبب عوامل أخرى من مثل تقلب أسعار الطاقة.

٤٦- ولتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، سيكون من الهام تعزيز قدرة الإنتاج الزراعي، وكذلك تيسير زيادة اندماج المزارعين في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية.

٤٧- وعادة ما تدفع البلدان النامية غير الساحلية أعلى التكاليف في مجال النقل والمرور العابر، كما اعتُرف به في برنامج عمل ألماتي. فافتقار هذه البلدان إلى منفذ إلى البحر وبُعدها عن الأسواق الرئيسية، وعدم كفاية مرافق المرور العابر، والإجراءات الجمركية والحدودية المرهقة، والقيود التنظيمية، فضلاً عن ضعف الترتيبات القانونية والمؤسسية، كلها عوامل تؤدي إلى تقويض الجهود التي تبذلها لبناء قدراتها الإنتاجية وقدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية. وهذه المعوّقات الهيكلية والجغرافية التي تمنع البلدان النامية غير الساحلية من تسخير إمكانات التجارة كمحرك للنمو الاقتصادي المستدام والتنمية الشاملة تسخيراً كاملاً ينبغي معالجتها بوسائل منها مواصلة الجهود الدولية والوطنية لتنفيذ برنامج عمل ألماتي. وينبغي إيلاء الاهتمام أيضاً إلى التحديات التي تواجهها بلدان المرور العابر النامية، وخاصة في وضع نظم نقل عابر ناجعة والمحافظة عليها. ويمكن أن يؤدي تنفيذ تدابير تيسير التجارة إقليمياً وعلى صعيد متعدد الأطراف دوراً رئيسياً في مساعدة البلدان النامية غير الساحلية وغيرها من البلدان النامية من أجل التغلب على هذه التحديات.

٤٨- وفيما يتعلق بلوجستيات النقل والتجارة، تعاني الدول الجزرية الصغيرة النامية معوقات أيضاً بسبب موقعها النائي وعزلتها الجغرافية. وفي عالم يسير نحو العولمة، أصبحت تكاليف الجوانب اللوجستية والحواجز غير التعريفية عاملين رئيسيين في تحديد القدرة التنافسية الإجمالية لهذه الدول. وعادةً ما تؤدي أحجام النقل المنخفضة والمسافات الطويلة إلى زيادة تكاليف الشحن وتكاليف الجوانب اللوجستية وإلى انخفاض وتيرة الخدمات المقدمة من حيث النقل البحري والنقل الجوي على السواء.

٤٩- تتفاوض كثير من البلدان على إبرام عدد متزايد من اتفاقات التجارة الإقليمية. ولا ينبغي أن تكون هذه الاتفاقات بديلاً عن النظام التجاري المتعدد الأطراف. وينبغي تحليل أوجه المرونة المتاحة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في إطار اتفاقات التجارة الإقليمية، والعمل في الوقت ذاته على تقييم الآثار الإنمائية.

٥٠- ويتمثل هدف سياسة المنافسة في تهيئة وصون بيئة تنافسية عن طريق القضاء على الممارسات المانعة للمنافسة. وتُشجَّع الدول على النظر في وضع قوانين وأطر المنافسة بما يتماشى مع استراتيجياتها الإنمائية الوطنية.

٥١- ويكتسي تمكين المرأة، إلى جانب أمور أخرى، أهمية حاسمة في تسخير الإمكانات من أجل نمو وتنمية شاملين. ويمكن لإشراك المرأة في الفرص التجارية والاقتصادية وتوظيفها في قطاعات التصدير وفي إنتاج محاصيل نقدية وإنشاء أعمال تجارية جديدة أن يتيح للنساء، ولا سيما ربات المشاريع منهن، من القيام باستثمارات منتجة والحد من الفقر. ومن العقبات التي تحول دون تمكين المرأة التحيز الجنساني والتفاوت في الدخل اللذان تجب معالجتهما بتدابير ملائمة.

٥٢- وتعد تنمية قدرات قوية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار أمراً أساسياً في التصدي للعديد من التحديات التجارية والإنمائية المستمرة والناشئة التي تواجهها البلدان النامية. وينبغي لحكومات البلدان النامية أن تنظر في صياغة وتنفيذ سياسات للعلم والتكنولوجيا والابتكار باعتبارها سمة مركزية من سمات استراتيجياتها الإنمائية. وتواجه البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً وبعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ومؤسساتها الصغيرة والمتوسطة صعوبات في الارتقاء التكنولوجي. ولكي ترقي البلدان قدراتها التكنولوجية، ثمة حاجة إلى قدرة استيعابية محلية – وهو ما يتطلب تعاوناً قوياً بين القطاع الخاص ومؤسسات الأبحاث وغيرهما من الفاعلين المعنيين – وبيئة مواتية للاستثمار. وينبغي أن تكون أُطر سياسات التجارة والاستثمار الدولية داعمة للتنمية في البلدان النامية.

٥٣- وقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سمة هامة من سمات الاقتصاد المتزايد العولمة والقائم على المعرفة. فالإنترنت وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الأخرى يمكن أن تُسهم في إيجاد فرص العمل، وتدعمَ إمكانية الحصول على المعلومات، وتدعم التفاعل عن طريق الشبكات الاجتماعية، وتُمكّن من إقامة تجارة تتسم بالشفافية والكفاءة بين العملاء والمورّدين. ولا بد من توسيع نطاق نشر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتحسين إمكانية الوصول إلى الإنترنت وتطوير البنية التحتية المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل سد الفجوة الرقمية وفجوة الربط العريض النطاق. ويمكن للبلدان النامية أن تزيد إلى أقصى حد من الفائدة التي تعود عليها من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات عن طريق وضع وتنفيذ سياسات وطنية بشأن هذه التكنولوجيات.

٥٤- وتطرح التداعيات الاقتصادية والإنمائية المتعددة الأوجه للظروف البيئية المتغيرة، بما فيها تغير المناخ، تحديات رئيسية للسياسات، كما تتيح فرصاً على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. ومما يكتسي أهمية خاصة للبلدان النامية الجوانب الاقتصادية للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه وتكاليفهما. وينبغي للتعاون الدولي في إطار ما يوجد من صكوك متعددة الأطراف أن يساهم في دعم البلدان النامية، ولا سيما أكثر البلدان هشاشة، في التصدي للتحديات واغتنام الفرص.

٥٥- ويمكن للكوارث الطبيعية أن تقضي على المكاسب التي حققتها الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وعلى أسباب رزق الناس الذين يعتمدون عليها. ولبناء قدرة هذه الشركات على التأقلم وتمكينها من الحفاظ على مشاركتها المستدامة في التجارة والاستثمار، تحتاج البلدان النامية من بين ما تحتاجه إلى دعم تنمية قدرات من شأنها أن تتيح الاستفادة بصورة أكبر من التأمين من مخاطر الكوارث.

باء- دور الأونكتاد

٥٦- وفقاً للفقرة ١٨، ينبغي أن يضطلع الأونكتاد بما يلي:

(أ) أن يزود البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي تسعى إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بالمساعدة التقنية وبناء القدرات قبل عملية الانضمام وخلالها وفي مرحلة المتابعة التي تليها، تبعاً لمستوى تنميتها واحتياجاتها؛

(ب) أن يرصد جميع أشكال الحمائية بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية وغيرها من المؤسسات المعنية؛

(ج) أن يواصل عمله المتعلق بالخدمات؛

(د) أن يدعم الجهود الرامية إلى تحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية وتقديمها إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغرى والأفراد في البلدان النامية، من خلال أبحاثه وحواره بشأن السياسات؛

(هـ) أن يواصل ما يقوم به في إطار ولايته، تكملةً لعمل المنظمات الأخرى، من بحث وتحليل لتأثير الهجرة على التنمية، بتناول ما تشكله من تحديات وفرص؛

(و) أن يواصل عمله في مجالي البحث والتحليل، في إطار ولايته، فيما يتعلق بزيادة تأثير حوالات المهاجرين على التنمية، بما في ذلك مزاياها الاجتماعية والاقتصادية، بخفض تكاليفها وزيادة فرص الوصول إلى الخدمات المالية، مع احترام طابعها باعتبارها أموالاً خاصة؛

(ز) أن يقوم، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، التي تضطلع بدور ريادي فيما يتعلق بالمسائل الزراعية في منظومة الأمم المتحدة بما يلي:

'١' مواصلة عمله في مجال الزراعة في سياق السلع الأساسية لمساعدة البلدان النامية على زيادة استدامة وقدرة الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي والقدرة التصديرية. وينبغي أن يراعي هذا العمل احتياجات صغار المزارعين وتمكين النساء والشباب؛

'٢' مواصلة عمله في مجال الزراعة العضوية؛

'٣' مواصلة العمل في مجالات السلع الأساسية والأمن الغذائي والاستثمار في الزراعة، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، وذلك بالتعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة؛

(ح) أن يساعد البلدان النامية، وبخاصة البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وبعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في مواجه التحديات التي تؤثر في مشاركتها في التجارة بسبب القيود الجغرافية، وذلك بهدف تحسين أنظمة النقل والمواصلات، وتصميم وتنفيذ أنظمة نقل تتسم بالمرونة والاستدامة، وتعزيز الهياكل الأساسية للنقل العابر وحلول تيسير التجارة؛

(ط) أن يواصل عمله في ميدان تيسير التجارة، بما في ذلك برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية؛

(ي) أن يقدم المشورة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في تصميم وتنفيذ سياسات تتصدى للتحديات الخاصة التي تواجهها في مجال التجارة ولوجستيات التجارة والمرتبطة ببعدها وانعزالها الجغرافي؛

(ك) أن يدعم ويساعد الاقتصادات الضعيفة والهشة والصغيرة على بلورة سياسات لتحقيق التنمية المستدامة؛

(ل) أن يقدم المساعدة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بشأن الترتيبات التجارية الإقليمية، بتعاون مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية وغيرها من المؤسسات المعنية؛

(م) أن يقوم بالتحليل والبحث وأن يساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على صياغة وتنفيذ سياسات لحماية المنافسة والمستهلك، وعلى تشجيع تبادل أفضل الممارسات، وإجراء استعراض النظراء لتنفيذ مثل هذه السياسات؛

(ن) أن يعزز عمله المتعلق بالصلات بين المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والتجارة والتنمية، دون الإخلال بالبرامج الأخرى؛

(س) أن يواصل عمله المتعلق بأثر التجارة على العمالة والتنمية الشاملة المستدامة، مع تركيز خاص على الفقراء والشباب، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومنظمة التجارة العالمية وغيرهما من المنظمات المعنية؛

(ع) أن يواصل الجهود المتعلقة بالبحث والتحليل في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، مع التركيز على جعل القدرات في هذه المجالات أداة لدعم التنمية الوطنية، ومساعدة الصناعة المحلية على تحسين قدرتها على المنافسة، ولتعزيز الجهود التي تبذلها البلدان في مجال تنويع الصادرات؛

(ف) أن يقوم بالبحث وأن يقدم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنفيذ مسارات العمل ذات الصلة المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، وأن يضطلع بهذا الدور بصفته أمانةً للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛

(ص) أن يواصل أنشطة بناء القدرات، بما في ذلك 'التدريب من أجل التجارة' وفي إطار الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك؛

(ق) أن يقوم بالتحليل، وأن يعزز الحوار وبناء توافق الآراء على الصعيد الدولي، وأن يتيح بناء القدرات المتعلقة بالصلات بين التجارة، والبيئة والتنمية المستدامة، وكذا اعتماد نُهُج ذات كفاءة في استخدام الموارد من أجل الترويج للأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج؛

(ر) أن يواصل تقديم التحليل السياساتي وبناء القدرات في مجال الأطر التنظيمية للتأمين وإدارة المخاطر لفائدة البلدان النامية التي تعرف هشاشة خاصة إزاء مخاطر الكوارث.

خامساً- الموضوع الفرعي ٤ - النهوض بالاستثمار والتجارة وتنظيم المشاريع وما يتصل بذلك من سياسات التنمية تحفيزاً لنمو اقتصادي مطرد يخدم التنمية المستدامة والشاملة

ألف- تحليل السياسات

٥٧- يمكن للتجارة الدولية أن تكون محركاً للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية الاقتصادية. ويمكن لجميع البلدان النامية أن تستفيد من التجارة العالمية، بما في ذلك عن طريق زيادة التدفقات التجارية التي تساعد على النهوض بالتنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

٥٨- وتوخياً للإسهام في تحقيق التنمية، ينبغي لجميع الجهات المعنية بذل جهود لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر على نحو يكمل الأولويات الإنمائية للبلدان المضيفة. ويتطلب الاستثمار الأجنبي المباشر تهيئة بيئة استثمارية مستقرة ويمكن التنبؤ بها ومواتية. ومن المهم تعزيز الأثر الإنمائي للاستثمار الأجنبي، بما في ذلك عن طريق دعم القطاع الإنتاجي والمساهمة في استحداث فرص العمل. وينبغي في هذا المجال تعزيز القدرات الوطنية للبلدان النامية. ويجب أن تركز سياسات الاستثمار بشكل قوي على تحقيق التنمية المستدامة والنمو الشامل.

٥٩- ويُعتبر بناء القدرات الإنتاجية عنصراً أساسياً في دعم النمو الاقتصادي المطرد والتنمية الشاملة. ويمكن توسيعها من خلال الأخذ بنهج سياساتي متوازن يمزج من بين ما يمزج حوافز فعالة الكلفة وكافية لتشجيع الاستثمارات في الأنشطة المولدة للثروات، وكذلك في توفير التعليم والتدريب وتحسين مستويات الصحة والتغذية، وزيادة القدرة على البحث والتطوير التي تساعد على بناء قاعدة المعارف.

٦٠- وتؤدي السياسات الصناعية دوراً هاماً في إقامة تنمية حركية ومستدامة في العديد من البلدان. وتحتاج هذه السياسات إلى تكملتها بسياسات أخرى في المجالات ذات الصلة إذا كان لها أن تؤتي الأثر المرجو منها كاملاً. ويشمل هذا التنويع الاقتصادي وتحسين التنافسية الدولية وتحقيق نتائج أكثر استدامة وشمولاً.

٦١- وفي السنوات الأخيرة، تحوّلت بعض البلدان النامية عن إنتاج السلع الأولية نحو إنتاج مصنوعات وخدمات أكثر استعمالاً للمهارات والتكنولوجيا. وكان هذا الأمر مدعوماً في عدد من الحالات باندماج البلدان النامية تدريجياً في سلاسل الإمداد العالمية. وما زال الكثير من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، وبخاصة البلدان الموجودة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً، في طور بناء اقتصاد أكثر تنوعاً، وهي تواجه تحديات في هذا الصدد.

٦٢- ويمكن للتكنولوجيا أن تتيح فرصاً جديدة من شأنها أن تساهم في تعزيز الدراية العملية ورفع مستوى التنافسية.

٦٣- وما زال الحفاظ على توازن وفعالية النظام الدولي لحقوق الملكية الفكرية، فضلاً عن تعزيز وحماية المعارف التقليدية والموارد الجينية والابتكارات والممارسات أمراً هاماً، تماشياً مع التوصيات المتفق عليها في جدول أعمال المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن التنمية. ويلزم بذل جهود وطنية ودولية لصون المعارف التقليدية والتراث الشعبي والموارد الجينية وحمايتها وتعزيز استخدامها المستدام وضمان تقاسم فوائدها بشكل عادل ومنصف.

٦٤- ولا تزال بعض البلدان المتوسطة الدخل تواجه تحديات كبيرة على سبيل القضاء على الفقر وأوجه التفاوت وتنويع اقتصاداتها. ويمكن دعم الجهود الرامية إلى رفع هذه التحديات في البلدان الأمسِّ حاجة إليه.

باء- دور الأونكتاد

٦٥- وفقاً للفقرة ١٨، ينبغي أن يضطلع الأونكتاد بما يلي:

(أ) أن يواصل عمله المتعلق باستعراض سياسة الاستثمار وتنمية المشاريع وكذلك البحث والحوار السياساتي بشأن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الدولية لرأس المال الخاص، وتفاعلات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الاستثمار المحلي، والعلاقة بين المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك الصلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتكامل الإقليمي، وذلك من أجل تحقيق نمو شامل وتنمية مستدامة. وينبغي للأونكتاد أن

يواصل مشاوراته مع الفاعلين في القطاع الخاص ومساعدة البلدان النامية على تحسين أدائها في جذب الاستثمار المحلي والأجنبي الخاصين بغية تحديد العوائق الرئيسية أمام الاستثمار؛

(ب) أن يواصل أبحاثه في القضايا المتصلة بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الدولية لرأس المال الخاص على النمو الشامل والتنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق 'تقرير الاستثمار العالمي'، وعلى التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في سلاسل القيمة العالمية، والأشكال غير السهمية للإنتاج، والنهوض بالتجارة، والبنية التحتية، وإيجاد فرص العمل، والخدمات العامة، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والتكامل الإقليمي؛

(ج) أن يواصل البحث بشأن تأثير نقل التكنولوجيا في التجارة والتنمية؛

(د) أن يساعد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في وضع استراتيجيات وسياسات لجذب الاستثمار الأجنبي والاستفادة منه. وينبغي أن تساهم هذه السياسات في التنمية المستدامة والنمو الشامل لهذه البلدان، بما في ذلك عن طريق مساهمتها بفعالية في سلاسل القيمة العالمية؛

(هـ) أن يتيح منهجية تنفيذية ومبادئ توجيهية سياساتية بشأن كيفية تعزيز مكانة القدرات الإنتاجية في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في أقل البلدان نمواً، بحيث توضع القدرات الإنتاجية في صلب اهتمام الجهود الوطنية والدولية الهادفة إلى معالجة الاحتياجات والتحديات الخاصة لأقل البلدان نمواً. وينبغي للأونكتاد، في هذا الصدد، مواصلة وضع مؤشرات قابلة للقياس كمياً وما يتصل بها من متغيرات لقياس القدرات الإنتاجية على نطاق الاقتصاد في أقل البلدان نمواً؛

(و) أن يدعم بناء القدرات التجارية في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً؛

(ز) أن يتيح العمل التحليلي والمساعدة التقنية للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في مجالات التجارة والتنويع الاقتصادي والتحويل الهيكلي من أجل تعزيز النمو والتنمية؛ بما في ذلك القطاعات ذات الصلة بالاقتصاد الخلاق وتنظيم المشاريع وغيرها من القطاعات المولدة لمزيد من القيمة المضافة؛

(ح) أن يواصل مساعدة الاقتصادات الصغيرة الضعيفة والهشة بنيوياً في جهودها الرامية إلى تشجيع الاستثمار وبناء القدرات الإنتاجية؛

(ط) أن يساهم في وضع قواعد بيانات وطنية وبناء قدرات إحصائية في أقل البلدان نمواً، بدعم من الشركاء الإنمائيين؛

(ي) مع التسليم بما للمنظمة العالمية للملكية الفكرية من ريادة في قضايا حقوق الملكية الفكرية، سيواصل الأونكتاد عمله المتعلق بحقوق الملكية الفكرية من حيث صلتها بالتجارة والتنمية؛

(ك) أن يقوم بتحليل اتفاقات الاستثمار الدولية، موازناً بين مصالح جميع الجهات المعنية، وأن يواصل تقديم المساعدة التقنية، فضلاً عن تعزيز التقاسم الدولي للتجارب وأفضل الممارسات فيما يتعلق بالمسائل الرئيسية ذات الصلة بالتفاوض بشأن هذه الاتفاقات وتنفيذها؛

(ل) أن يواصل عمله في مجال المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ؛

(م) أن يواصل عمله، بتآزر مع المنظمات المعنية، في تطوير المشاريع، ولا سيما ما يتصل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيم المشاريع